الثورة
الأربعاء 9 ذو القعدة 1433هـ 26 سبتمبر 2012م العدد (17480)

بارك الاتفاق الودي مع الإمارات بشأن ميناء عدن

مجلس الوزراء يوافق على الحسابات الختامية لموازنات 2011م

إقرار مشروع استراتيجية القطاع السمكي.. واعتماد مدونة مبادئ الحكم الرشيد

□.. صنعاء/سبأ/..

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة على الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١١م، ومشاريع قوانين ربطها.. ووجه وزيري الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والشئون القانونية بالتنسيق مع وزير المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالتها إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة ومتابعة إصدارها.

حيث وافق المجلس على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م باجمالي عام للموارد الفعلية للموازنة بمبلغ تريليون و٧٦١ ملياراً و٦٤١ مليوناً و٨٦٩ ألف ريال موزعة على أبواب الموازنة، فيما بلغ اجمالي النفقات الفعلية للموازنة تريليونين و٩٧ ملياراً و٣٥٤ مليوناً و٦٤٤ ألف ريال، وبذلك فإن العجز الفعلي للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١م بلغ ٣٣٥ ملياراً و٧١١ مليوناً و١٥ ألف ريال وبزيادة عن العجز المقدر في الموازنة لنفس العام بمبلغ ١٩ مليار ريال.

ووافق المجلس على الحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١٠م وذلك بإجمالي عام الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية بمبلغ وقدره ٣٩٧ ملياراً و٤٥٠ مليوناً و٧٤ ألف ريال وإجمالي عام فائض النشاط الجاري وفائض الموازنة بمبلغ ٧٨ ملياراً و٣٩٨ مليوناً و١٥٣ ألف ريال وبإجمالي عام عجز النشاط الجاري وعجز الموازنة قدره ٥ مليارات و٢٠٦ ملايين و٤٠٨ آلاف ريال.

ووافق المجلس على الحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١١م، وذلك بإجمالي عام للموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية بمبلغ ٤٦٢ ملياراً و٨٠١ مليون و٦٥٦ ألف ريال، في حين قدر إجمالي عام الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية بمبلغ ٤٠٢ مليار ريال وبصافي زيادة بلغت حوالي ٦١ مليار ريال وبنسبة ١٥٪، فيما بلغ اجمالي فائض النشاط الجاري وفائض الموازنات بمبلغ ٧٨ مليار ريال في حين قدر هذا الفائض في اعتمادات الموازنة بمبلغ ٧٤ مليار ريال بصافي زيادة بلغت ٤ مليارات ريال وبنسبة ٥٪.

كما وافق مجلس الوزراء على الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط للسنة المالية ٢٠١١م وذلك بإجمالي عام لكل من الاستخدامات والموارد الفعلية لموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي مبلغ وقدره تريليونان و٨٢٥ مليار ريال، بصافي نقص عن المقدر بلغ ٦٥٦ مليار ريال، منها تريليونان و٤٠٢ مليار ريال إجمالي كل من الاستخدامات والموارد الجارية الفعلية، و٤٣٢ ملياراً جملة الاستخدامات والموارد الرأسمالية، في حين بلغت جملة فائض النشاط الجاري الفعلي ٧٤ مليار ريال حصة الحكومة منه ٤٥ مليار ريال.

وفيما يخص الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي فقد بلغت جملة كل من الاستخدامات والموارد الفعلية ١٢٩ مليار ريال منها ٧٥ ملياراً جملة الاستخدامات والموارد الجارية الفعلية ومبلغ ٥٥ مليار ريال إجمالي الاستخدامات والموارد الراسمالية الفعلية.

أما الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع المختلط فإن إجمالي كل من الاستخدامات والموارد الفعلية قد بلغت ٨٩ مليار ريال.

وأوضح وزير المالية خلال استعراضه النتائج الإجمالية للحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١١م أن وزارة المالية أعدت الحسابات الختامية بالتعاون مع جميع وحدات الخدمة العامة ومن واقع ما قدمته هذه الوحدات من حسابات ختامية ومرفقات.. لافتا إلى ما اتبعته وزارة المالية من منهجية عمل متطورة لإعداد هذه الحسابات سواء من حيث الأخذ بآليات جديدة في إطار الوزارة أمكن من خلالها تسريع أعمال المراجعة والمتابعة وتصويب الأخطاء أو تلك المتمثلة بالتواصل مع ممثلي الوزارة لاستكمال البيانات، إضافة إلى التنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في إعداد هذه الحسابات.

وأشاد مجلس الوزراء عاليا بالجهود غير العادية المبذولة من قبل وزارة المالية في إعداد الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١١م وعملية المتابعة والمراجعة والمطابقة والتصويب لهذه الحسابات، لتقديمها في الموعد الدستوري والقانوني المحدد إلى مجلس النواب.. معتبرا إنجاز هذه الحسابات وتقديمها في ظل هذه الظروف وفي هذا التوقيت إنجازا مميزا يحسب للحكومة بشكل عام ولوزارة المالية على وجه الخصوص.

وألزم مجلس الوزراء وحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات الاقتصادية والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي لم ترفق كشوف الجرد للموجودات الثابتة والمتداولة ضمن مرفقات الحساب الختامي للعام المالي ٢٠١١م بسرعة تقديمها إلى وزارة المالية وفقا للنماذج المعدة وفي مدة أقصاها شهر من تاريخه.. موجها وزارة المالية بمتابعة الجهات المتخلفة عن تقديم كشوف الجرد والجهات التي لم تستوف عناصر الجرد للعام المالي ٢٠١١م والرفع بالجهات التي لم تلتزم إلى المجلس لاتخاذ الاجراءات بشأنها.

وشدد المجلس على أهمية الالتزام بالعمل بالقانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وبكافة القرارات والتعليمات الصادرة عن وزارة المالية بشأن أسس قفل وإعداد الحسابات الختامية والكتاب الدوري الخاص بالقواعد الواجب اتباعها عند جرد المخازن وكافة المتلكات الحكومية في نهاية السنة المالية.

وأقر مجلس الوزراء مشروع الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي ٢٠١٢- ٢٠٢٥م، وكلف وزيري الثروة السمكية والتخطيط والتعاون الدولي بالعمل على حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية من شركاء اليمن في التنمية.

ويهدف المشروع المقدم من وزير الثروة السمكية إلى إيجاد استراتيجية واضحة لتطوير وتنمية القطاع السمكي بطريقة مستدامة وإيجاد إدارة متكاملة انطلاقا من حقوق واحتياجات الأجيال الحالية والقادمة، خاصة أن القطاع السمكي يحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الاقتصادية ويعول عليه آمال كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ولعب دور حيوي في توفير الأمن الغذائي.

وتحوي الاستراتيجية التي ساهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي في إعدادها وتطويرها تحليلاً شاملاً للوضع الراهن بين التحديات والمشاكل التي يواجهها القطاع السمكي في المجالات المختلفة، إضافة إلى الرؤية والأهداف والحلول والتي تبدأ بخطة عمل تنفيذية لمدة خمس سنوات ٢٠١٢- ٢٠١٦م تتضمن البرامج والمشاريع والتي من شأنها تحقيق أهداف قطاع الثروة السمكية.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه التوازن (الصابورة) في الجمهورية اليمنية، والمقدمة من وزير النقل.

ويأتي إعداد هذه الاستراتيجية في ظل المخاطر المتزايدة من تأثيرات الكائنات الدخيلة والغازية المنقولة عبر مياه التوازن في السفن، ووضع إطار وطني يتناغم مع الإطار الدولي لضبط وإدارة ذلك بما يتوافق مع متطلبات ومعايير الاتفاقية الدولية لضبط وأدارة مياه التوازن والرواسب في السفن، والذي من شأنه تعزيز القدرات اللازمة للحد من المخاطر المترتبة على البيئة البحرية وتجنب الأضرار المحتملة على الاقتصاد والبيئة والصحة العامة.

وتتكون الاستراتيجية من ستة أجزاء تشمل المقدمة والالتزامات القانونية، واستراتيجية إدارة مياه التوازن، إضافة إلى الترتيبات المؤسسية وخطة العمل التشغيلية والخطة التنفيذية.

واعتمد مجلس الوزراء المدونة الخاصة بإعمال مبادئ الحكم الرشيد في الخدمة العامة، وذلك بعد مراجعتها من قبل اللجنة الوزارية المكلفة باستيعاب الملاحظات المقدمة عليها.. ووجه الوزراء المختصين ورؤساء وحدات الخدمة العامة بإجراء مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات السارية كلا فيما يخصه باتجاه تطويرها بما يتوافق مع ماورد بهذه المدونة وبما ينسجم مع مبادئ وقواعد الحكم الرشيد بصفة عامة، على أن يتم إخضاع هذه المدونة للمراجعة الدورية لاستيعاب المستجدات ومواكبة التطورات أو المتغيرات الدستورية والتشريعية.

وتهدف المدونة إلى التصدي للممارسات غير المشروعة وتصحيح المفاهيم والقناعات الخاطئة التي ترسخت لدى البعض نتيجة غياب القدوة والافتقار إلى الشفافية وانعدام المساءلة، وكذا إرساء أسس ومداميك الدولة المدنية الحديثة دولة المؤسسات والقانون والمواطنة المتساوية، وتصويب السلوكيات غير السوية وحماية الحقوق والممتلكات العامة والخاصة وصون حقوق وحريات المواطنين وكرامتهم الإنسانية، إضافة إلى إشاعة القيم الإيجابية بين أفراد المجتمع وإعادة الاعتبار لمبادئ العدل والإنصاف والجدارة وتكافؤ الفرص وتعزيز النهج الديمقراطي القائم على قواعد المشاركة والشفافية والمساءلة.

وأكدت المدونة أن التعامل مع هدف إرساء قواعد الحكم الرشيد في الخدمة العامة ينبغي أن يتم وفق رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار أهمية مراعاة البعد التربوي لإنجاح هذا التوجه وبلوغ غاياته، والسعي لتعميق الفهم الصحيح لقيم الحرية والعدالة وإذكاء الوعي بأهمية الممارسة السليمة للتعددية السياسية والحزبية.. وشددت على كافة وحدات الخدمة العامة والوحدات الإدارية أن تأخذ باعتبارها في كل ما يتعلق بإدارة أنشطتها وتسيير أعمالها وفي إدارة وتصريف شئونها وفي علاقتها بجمهورها الداخلي والخارجي وفي كل ما يصدر عنها من قرارات وما تتخذه من إجراءات الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وقواعده الراسخة بصفة عامة وفي مقدمتها مبادئ سيادة القانون والمشاركة والشفافية والمساءلة.

وبارك مجلس الوزراء على ضوء تقرير وزير الشئون القانونية الاتفاق الودي الذي تم التوصل إليه بين مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية وموانئ دبي العالمية، وتخلت بموجبه عن مصالحها في شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ لصالح المؤسسة التي ستضطلع بكامل مسئوليتها نحو تشغيل الميناء.. معبرا عن ارتياحه لنتائج هذا الاتفاق والذي يعكس متانة العلاقات الراسخة بين اليمن والإمارات العربية المتحدة الشقيقة، والحرص المشترك على تعزيزها وتطويرها.

وأكد المجلس على أهمية اضطلاع مؤسسة موانئ خليج عدن بمسئوليتها في تشغيل ميناء عدن حتى يتمكن من استعادة مكانته الاستراتيجية والتاريخية والإسهام في رفد الاقتصاد الوطني.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزير شئون المغتربين حول نتائج زيارته للمملكة العربية السعودية ولقاءاته بالمسئولين والجاليات والمغتربين اليمنيين في المملكة، وما تم التوصل اليه من تفاهمات لترتيب أوضاع العمالة اليمنية وازالة القيود المفروضة عليها وأعطائها الأولوية في الاستقدام.

وعبر الأخ رئيس مجلس الوزراء باسمه ونيابة عن أعضاء حكومة الوفاق الوطني عن تقديره العالي للدور الذي يقوم به وزير شئون المغتربين في متابعة وتلمس هموم وأوضاع الجاليات اليمنية في مختلف الدول وخاصة في البلدان المجاورة، وكذا الجهود التي يبذلها لتطوير أداء الوزارة للقيام بواجباتها تجاه المغتربين.

ونوه بما أبداه المسئولون السعوديون من تفهم كبير للقضايا والمشاكل التي تم إطلاعهم عليها والخاصة بالمغتربين اليمنيين واستعدادهم لحلها ووضع المعالجات اللازمة لها بالتعاون بين البلدين الشقيقين.. مؤكداً أن ذلك يعكس متانة وتميز علاقات الجوار والإخاء الحميم الذي يربط اليمن والمملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعبا.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول الأوضاع في جامعة صنعاء على ضوء التهديدات بالأضراب من قبل هيئة التدريس.. وفوض المجلس بهذا الخصوص الأخ رئيس الوزراء بالتواصل مع الأخ رئيس الجمهورية لوضع المعالجات التوافقية التي تكفل إنهاء هذه الإشكالية القائمة.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير الثقافة الخاص بالآثار اليمنية عمليات التنقيب والتوثيق والصيانة وطرق مكافحة التهريب.. وشكل بهذا الخصوص لجنة وزارية من وزراء الثقافة والدفاع والداخلية والمالية والإدارة المحلية والخدمة المدنية ورئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف تتولى دراسة التقرير ووضع المعالجات والحلول اللازمة بما يكفل الحفاظ على الآثار والمواقع والمعالم الأثرية من الاعتداء والنهب والتهريب والتخريب والتلف والرفع بالنتائج إلى المجلس خلال شهر من تاريخه.

وأحال مجلس الوزراء تقرير اللجنة الوزارية بشأن عملية الحفاظ على المخطوطات إلى وزراء الثقافة والمالية والخدمة المدنية والشئون القانونية للمزيد من المراجعة ودراسة الحلول المقترحة للتحديات التي تواجهها المخطوطات اليمنية والرفع إلى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

واطلع المجلس على التقرير المقدم من وزير الصناعة والتجارة بشأن أوضاع الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية (يدكو).. وأقر بهذا الشأن إحالة التقرير إلى لجنة وزارية تضم وزراء الدفاع والمالية والصناعة والتجارة والصحة العامة والسكان والخدمة المدنية لدراسة التقرير وما تضمنه من مقترحات وحلول لمعالجة أوضاع الشركة وتقديم نتائج عملها إلى المجلس لاتخاذ ما يلزم.

وناقش مجلس الوزراء مشروع قانون الشركة اليمنية القابضة للتنمية العقارية والاستثمار.. وكلف لجنة من وزراء المالية والصناعة والتجارة والشئون القانونية والخدمة المدنية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار لتقييم مدى الحاجة إلى قانون خاص بهذه الشركة أو إمكانية تعديل القانون النافذ الخاص بالشركات والمؤسسات العامة لاستيعاب التطورات والاحتياجات الخاصة بعمل الشركة والشركات المماثلة.

واستعرض مجلس الوزراء مشروع القرار الخاص بشأن إنشاء مجلس التمريض اليمني المقدم من وزير الصحة العامة والسكان.. وأحال المشروع إلى لجنة وزارية من الصحة العامة والسكان والمالية والخدمة المدنية لدراسة المشروع والرفع إلى المجلس بنتائج عملها للمناقشة.

ويهدف مشروع إنشاء المجلس اليمني للتمريض إلى تطوير مهنة التمريض والقبالة بما من شأنه حماية وخدمة المجتمع وتعزيز دور المهنة، وكذا الإسهام في تنظيم الممارسة التمريضية وتشجيع عملية البحوث والدراسات العلمية في مجالات المهنة، إضافة إلى زيادة المعارف النظرية لمختلف فئات التمريض العامة والتخصصية وتوفير فرص التعليم المهني والتخصصي والتدريب المستمر للكادر التمريضي.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشأن تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب للفترة ١- ١٥ من سبتمبر الجاري.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير العدل حول مشاركته في فعاليات المنتدى العربي لاسترداد الاموال المنهوبة الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة في الفترة ١١ - ١٣ من سبتمبر الجاري.

باسندوه يلتقي السفير جيله

فرنسا تجدد دعمها للحكومة وجهودها لتجاوز الأوضاع الصعبة

□.. صنعاء/سبأ/..

استقبل رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس سفير جمهورية فرنسا الصديقة بصنعاء فرانك جيله.

تناول اللقاء سبل توطيد العلاقات المتميزة القائمة بين البلدين وتعزيزها وتطويرها في كافة المجالات بما يخدم المصالح المتبادلة للبلدين والشعبين الصديقين.

وتطرق اللقاء إلى النتائج المعولة على الزيارة المرتقبة للأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية إلى فرنسا، للدفع قدما بعلاقات البلدين إلى آفاق رحبة، وتعزيز أطر الدعم الفرنسي لليمن لتجاوز المرحلة الانتقالية الراهنة ودعم الجهود الرامية لتثبيت دعائم الأمن والاستقرار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

حيث عبر الأخ رئيس الوزراء عن تقديره للدور الفرنسي الداعم لليمن في كافة المجالات.. منوها بالعلاقات القائمة بين البلدين الصديقين والحرص المشترك على تنميتها وتطويرها.

من جانبه جدد السفير الفرنسي التأكيد على دعم بلاده للحكومة اليمنية وجهودها الهادفة إلى تجاوز الأوضاع الراهنة.. مشيدا بالعلاقات القائمة بين البلدين وما تشهده من تنامٍ مستمر في مختلف المجالات.

حضر اللقاء وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد ووزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس.

تعز تتهيأ لإعلانها عاصمة ثقافية للجمهورية اليمنية

□.. صنعاء/سبأ/..

ناقش اجتماع عقد أمس بوزارة الثقافة وضم وزير الثقافة الدكتور عبد الله عوبل منذوق ومحافظ محافظة تعز شوقي أحمد هائل عدداً من الموضوعات المتصلة بمشروع قرار إعلان تعز عاصمة ثقافية للجمهورية اليمنية .

و استعرض الاجتماع الذي حضره وكيل وزارة الثقافة لقطاع المصنفات والملكية الفكرية هشام علي بن علي ومدير عام مكتب الثقافة بمحافظة تعز رمزي الأغبري آليات تحديد مسارات البرنامج الزمني لإعلان تعز عاصمة ثقافية للجمهورية اليمنية واحتياجات تعز من البنى التحتية الثقافية بما فيها إنشاء مكتبة مركزية ومكتبات فرعية في المدينة ومراكز تنمية ثقافية وصالة متعددة الأغراض ومتحف و دار للمخطوطات وتجهيز مكتبة متنقلة والبحث عن تمويل لبعض المشاريع الثقافية بالمحافظة.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على عدد من الموضوعات منها إقامة ورشة عمل تتعلق بموضوع تعز عاصمة ثقافية يدعى اليها المبدعون والكتاب والمؤسسات الثقافية والاستفادة من تجربتي صنعاء وتريم السابقتين... .